

مكانة المملكة الجديدة إقليمياً وعالمياً

تتمتع المملكة العربية السعودية وهي تحتفل بالذكرى الوطنية الـ 77 بمركز مرموق في الساحة الدولية لم يسبق له مثيل له القوة والتأثير. فالنظام الدولي والإقليمي الجديد الذي جلبه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 أثبت بوضوح أن المملكة قد برزت كقوة قيادية قائمة في العالم الإسلامي فهي تمتلك المؤهلات القيادية. والأهم من ذلك المقومات. لتتويجاً هذا المركز الذي تحسد عليه كونها مهد مهبط رسالة الإسلام العظيمة، وأكبر منتج ومصدر للنفط، ولامتلاكها مخزوناً تقنياً هائلاً وهي إلى جانب ذلك قوة اقتصادية هامة في الشرق الأوسط.

وبنظرة تحليلية واقعية لمعطيات الواقع أستناداً إلى الديموغرافية الإسلامية والاقتصادية والطاقة والأهمية السياسية فإن الموقع الدولي الجديد للسعودية سيتعزز، فهي أكبر قوة اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ حجم اقتصادها 347 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2006 وهي بذلك تتفوق اقتصادياً على إيران (القوة الاقتصادية الثانية في المنطقة) بكثير. وطبقاً لمعلومات صندوق النقد الدولي فإن إجمالي الناتج المحلي السعودي يتفوق على نظيره الإيراني الذي بلغ 242 مليار دولار. مع ملاحظة أن البنك المركزي الإيراني الذي يتمتع بمصداقية عالية يقدر أن الناتج الإجمالي المحلي الإيراني أقل بنسبة 20% من تقديرات صندوق النقد الدولي. وتظهر التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي بوضوح أن الناتج الإجمالي المحلي السعودي لعام 2007 يزيد على نظيره التركي بعدة مليارات الدولارات وبهذا تتبوأ السعودية المركز الأول كأكبر قوة اقتصادية في العالم الإسلامي، وهي أيضاً مقاربتة بتغيرها أكبر مصدر وأكبر مالك للتيار التجاري وأكبر مالك للقائض الحسابي في العالم الإسلامي. وأخيراً فإن مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) تمثل المرتبة الثانية كمالك لصافي المدخرات الأجنبية في كل بلدان العالم الإسلامي حيث يأتي بعد استثمارات سلطات أبو ظبي (أديا) حيث يقدر إجمالي تلك المدخرات بـ 320 مليار دولار، مع أن هناك مبالغ أخرى غير معلنة لأسباب أمنية، وإذا استمر تنامي المدخرات الأجنبية على نفس الوتيرة فإن التقديرات الأولية تبين أن مركز ساما سيتقدم على نظيره (أديا) بحلول 2012.

توافه قبيل

تبرع دولي لليمن بحافز اقتصادي يصل إلى أكثر من مليار دولار هذا العام. هذا بالإضافة إلى برامج السعودية للأمن والتي أصبحت تمثل العمود الفقري للمساعدات الاقتصادية والتقنية للمملكة الهاشمية.

وخلصت القول إن القيادة السعودية قد خصصت ما يزيد على 5 مليارات دولار كمساعدات ومحفزات اقتصادية دولية وهذا لا يشمل المساعدات التي يقدمها الشعب والمؤسسات الخيرية الخاصة في الخارج.

ومرة أخرى فإن السعودية مقارنته بغيرها هي الذي البذل يقدم أكبر مبالغ المساعدات لتعزيز ونشر الإسلام حول العالم، ورغم أنه لا يوجد تقديرات واضحة لمبالغ المساعدات تلك إلا أن التقديرات المستقلة الأولية تقدرها بحوالي 500-750 مليون دولار أمريكي في العام.

وفي الذكرى الـ 77 لإنشاء الدولة السعودية الثالثة يبدو جلياً للمجتمع الدولي أن سعي السعودية لذلك المركز القوي حقيقي، فهو يتبع من جدول المملكة التاريخية ومن أيديولوجيتها التي وضعها مؤسسها الملك عبدالعزيز. وعندما تقول إن الملك عبدالله وفي عهده الأمير سلطان قد وضعوا السعودية في المركز القيادي في المنطقة فإن ذلك القول ليس فيه مبالغة، فالسعودية اليوم هي القوة الإسلامية البارزة في المسرح العالمي.

فالقيادة السعودية بموقفها الصامد تجاه القضايا العربية والإسلامية المختلفة ومنها الموضوع الفلسطيني الأخير - رغم اعتراضات واشطن الكلاسيكية - قد عززت من دورها محلياً وكسبت دعماً إسلامياً وعبقياً. يبقى الآن على الملك عبدالله والقيادة السعودية تعزيز موقف السعودية الحالي والاستمرار في التعامل مع المواضيع المحلية السعودية لتقوية القاعدة الأساسية التي تستطيع السعودية من خلالها تقوية دورها الجديد الأبدى كقائد طبيعي حقيقي لأمة الإسلامنة.

فلسطين والباكستان مروراً بالعراق واليمن والسودان والآن الصومال، ويتنامى حضور المملكة وتأثيرها كلما تعزز موقفها الإقليمي كوسط قوي ومهم، وما مبادرة السلام السعودية في الشرق الأوسط، وثيقة مكة للقسطنطين، وثيقة جدة الخاصة بدارفور السودان ومؤتمر جدة للسلام للصوماليين وإعفاء أزمة الرئيس مشرف في باكستان والدور السعودي الذي لعبته المملكة لتخزين الاستقرار في اليمن ولبنان إلا نماذج من أمثلة حديثة للدور الذي يمكن أن تلعبه المملكة كرمز للعالم الإسلامي.

إن دور المملكة الجديد يرافقه توسع في مسؤولياتها الهامة وخصوصاً في مجال التنمية الاقتصادية. فقد برزت أمثلة كقائد وحيد في مجال المساعدات لكل الأقطان الإسلامية المختلفة المحتاجة حول العالم ماعدا العراق نظراً لظروف خاصة. فقد التزمت المملكة

بتبرع ما يقارب 1,55 المليون بلج
مليار دولار سنوي
550 مليون دولار
للمساعدة في إعادة
بناء بنيته التحتية
المتضررة ومليار
دولار لتعزيز

احتياطه التقني بالإضافة إلى مبلغ 1,1 مليار دولار إضافية في مؤتمر باريس الثالث لمساعدة لبنان، وبذلك يصل مجموع المساعدات التقني السعودية للبنان إلى 2,65 مليار دولار. كما خصصت المملكة ما يقرب بـ مليار دولار كمساعدات جديدة للقسطنطيني وسدفع تلك المساعدات عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك، وهناك على الأقل مبلغ 500 مليون دولار إضافية من الخريفة السعودية بشكل معونات نقدية إسلامية والعربية تنتقل أن يبدأ الوضع في الأراضي الفلسطينية. وقد خصصت المملكة ما يقارب 500 مليون دولار كمساعدات عاجلة لباكستان بعد أن ضرب الزلزال المدمر أراضها، وهناك محاولة سعودية كبيرة وواقعية لقيادة السعودية لجمع تبرع دولي لباكستان وربما تكون تلك المحاولة في مراحلها الأولى. المملكة أيضاً قامت بجهد

المكثف الخيطية السعودية تلعب أيضاً دوراً هاماً في مركز السعودية الجديد حيث إنها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم ولأنها تمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً والسعودية أيضاً تحتل هذا المركز القوي بامتلاكها حوالي 90% من القدرة الإنتاجية الاحتياطية مما يجعل تأثيرها وموقعها في النظام الاقتصادي الدولي الحالي غاية في الأهمية، فشرقة أرامكو السعودية تمتلك مقدره إنتاجية مساندة تتراوح ما بين 10,9 - 11,1 مليون برميل في اليوم، وفي المقابل فإن القدرة الإنتاجية المحتملة لروسيا التي تمثل المركز الثاني تتراوح ما بين 9,4 إلى 9,6 ملايين برميل في اليوم. أما في محيط منظمة دول الأوبك فإن السيطرة السعودية سيطرة كاملة، فهي تنتج أكثر مما تنتجه القوة الثانية في أوبك (إيران) بضعفين ونصف، وإيران واجهت صعوبات كثيرة في إبقاء قدرتها الإنتاجية بمقدار 4,1 ملايين برميل في اليوم.

وتكثف القوة السعودية في مجال تجوادل
بجلاء في مجال تجوادل
الطاقة حيث تصمد
السعودية 4 أضعاف ما
تصدره إيران من النفط،
وترجمة ذلك إلى قيمة
تقديرية نجد أن عائدات
السعودية من الصادرات

النفطية كانت بمعدل 185 مليار دولار عام 2006 بينما قدرت عائدات إيران بنحو 50 مليار دولار أي أقل بكثير من أبوظبي أو حتى الكويت. السلب الرسمي ملك السعودية هو خادم الحرمين الشريفين وهذه الحقيقة التاريخية - عندما تأخذ في الاعتبار الدور الهام الذي يلعبه الدين في قوة وسياسات المنطقة - تجعل المركز الديني للسعودية ضمن 1,35 مليار مسلم (منهم حوالي 80 - 90% سنة مقابل 10 - 15% شيعية) في أنحاء العالم - مركزاً لا يمكن مضامته أو تحديه. وشرعية حثلك التي تحتلها السعودية وقيادتها بوصفها خادمة للحرمين الشريفين تحمي السعودية القاعدة السياسية التي تحتاجها لتبادل نفسها كقوة إسلامية وعربية واقعية منفتحة لتحاول إطفاء الأزمت العميقة والظنيرة التي تحيط بالعالم الإسلامي، من لبنان إلى

